سوريون من أجل الحقيقة والعدالة
Syrians For Truth & Justice

10 كانون الأول/ديسمبر 2019

© STJ

أدلة إضافية تدعم مسؤولية "الجيش الوطني" عن إعدام السياسية الكردية هفرين خلف

أدلة إضافية تدعم مسؤولية "الجيش الوطني" عن إعدام السياسية الكردية هفرين خلف

عدم وضع حدّ لجرائم الحرب التي قام بها "الجيش الوطني" في عفرين مهدّت الطريق لانتهاكات مشابهة خلال العملية العسكرية في شمال شرق سوريا

1. توصيات:

أ. إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية (COI) والآلية الدولية المحايدة والمستقلة (IIIM) والمفوضية السامية لحقوق الإنسان (OHCHR):

ضمان أن تشمل عملية توثيق انتهاكات حقوق الإنسان، الانتهاكات من قبل جميع أطراف النزاع، لا سيما تلك الانتهاكات التي حدثت في ضوء الغزو الذي تشنه تركيا في شمال شرق سوريا.

ب. إلى الدول والجهات الفاعلة من غير الدول التي تمول الجماعات المسلحة والسياسية المعارضة:

ضمان المراقبة الدقيقة للكيانات التي تتلقى التمويل المالي والسلاح، ومنع تلك التي ترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان من تلقيها. وينبغي على المانحين وضع قوائم جزاءات لمنع تمويل الأنشطة الإجرامية، بما فيها جرائم القتل والتشريد القسري، مع توخي أن لا يؤثر ذلك على المدنيين.

2. **الإطار القانوني:** تحدّي التعاون بين الجهات الفاعلة المسلحة التابعة للدولة وغير التابعة لها في السعي لتحقيق العدالة:

لقد شكّل مقتل السياسية الكردية "هفرين خلف" وسائقها في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2019، على يد جماعة أحرار الشرقية المسلحة/ المساندة لتركيا في عملية "نبع السلام"، صدمة للمراقبين في المنطقة.[1] وعموماً، يثير مقتل المدنيين في سياق العمليات العسكرية عدداً من الأسئلة القانونية التي سيُعثر لها على إجابات في السنوات المقبلة عندما يتم فتح القضايا المتعلقة بها في الولايات القضائية المحلية والدولية. وقد سبق أن أشارت لجنة التحقيق المستقلة حول سوريا إلى أنّ ممارسات الجماعات المسلحة في إطار عملية "نبع السلام" قد تشكل جرائم حرب.[2]

بالنسبة لضحايا جرائم الحرب الذين يعتزمون القيام برفع دعاوى على أساسها، فأمامهم مجموعة من الخيارات التي تتيح لهم الحصول على العدالة، بيد أنَّ تطبيق النظام القانوني الخاص بالقانون الإنساني الدولي يخضع لمجموعة كبيرة من العوامل التي من الممكن أن تجعل من ملاحقة الجناة أمراً ليس سهلاً، وخاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار الجهات الفاعلة غير الحكومية المشاركة في النزاع المسلّح غير الدولي.

---

[1] "سوريا: أدلة دامغة على جرائم الحرب وغيرها من الانتهاكات التي ارتكبتها القوات التركية والجماعات المسلحة المتحالفة معها"، منظمة العفو الدولية، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2019، (آخر زيارة للرابط: 6 كانون الأول/ديسمبر 2019)
https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2019/10/syria-damning-evidence-of-war-crimes-and-other-violations-by-turkish-forces-and-their-allies/.

[2] مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، مذكرة إحاطة صحفية موجزة خاصة بسوريا، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019، (آخر زيارة للرابط: 6 كانون الأول/ديسمبر 2019).
https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25145&LangID=E&fbclid=IwAR3zn.XL03piDbs2BxH-o2lg3G3ZocybJYdgbbqmwdSODEbsMxq7WJ7ongQY

أحد هذه العوامل يتمثل في معيار شدّة النزاع الذي يشترط وجود نزاع مسلّح ليس ذا طابع دولي، ويمكن القول أن هذا يسري على الميليشيات السورية، ويتم قياس شدة النزاع حسب عدة عوامل مثل "عدد ومدّة وشدّة المواجهات الفردية، ونوع الأسلحة والمعدات العسكرية الأخرى المستخدمة، وعدد الذخائر التي أطلقت وعياراتها؛ بالإضافة إلى عدد الأشخاص ونوع القوات المشاركة في هذه المواجهات."[3]

ولكن الغموض المحيط بهذا العامل يُلزم اكتشاف منافذ أخرى للعدالة، لذلك يتناول هذا التحليل قضية إعدام هفرين خلف من زاوية أخرى و يهدف إلى التمعن والتفكير ملياً في مدى انطباق شروط الجرائم ضد الإنسانية على الهجوم المرتكب، وذلك حسب مجموعة من الاعتبارات المأخوذة على أساس نظام روما الأساسي الذي سيوجه هذا البحث، والذي تنص المادة 7(1) منه على أنَّ الجرائم ضد الإنسانية تحددها جملة من العوامل:

> يشكل أي فعل من الأفعال التالية جريمة ضد الإنسانية متى ارتكب في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين، وعن علم بالهجوم.

ومتابعة بالسياق ذاته تقول المادة 7 (2):

> تعني عبارة "هجوم موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين"، نهجاً سلوكياً يتضمن الارتكاب المتكرر للأفعال المشار إليها في الفقرة *1* ضد أية مجموعة من السكان المدنيين، عملاً بسياسة دولة أو منظمة تقضي بارتكاب هذا الهجوم أو تعزيزاً لهذه السياسة.

وعلى الرغم من أنّ المحكمة الجنائية الدولية لا تملك حالياً أي ولاية قضائية على الجرائم التي ترتكبها أطراف النزاع في سوريا، إلا أنَّ دراسة نظام روما الأساسي وإسقاطه على الممارسات التي ترتكب في سوريا والتي تقع ضمن اختصاصته يعدّ أمراً بالغ الأهمية. أولاً، إنّ ميزان القوى الدولي ليس ثابتاً، وإنّ إحالة القضية من جانب مجلس الأمن الذي يبدو اليوم أمراً مستبعداً، ولكن، يمكن أن يصبح ممكناً في المستقبل. ثانياً، بعض الولايات القضائية المحلية بما فيها السويد وألمانيا، وكلاهما في طليعة الولاية القضائية العالمية، كانتا قد أدرجتا في بعض الحالات أحكاماً تعكس نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في أحكام تشريعاتهما الوطنية. وبالتالي، فإنَّ التمعن في الأحكام القانونية للمحكمة الجنائية الدولية وتطبيقها من قبل المحكمة التي تنظر في القضية يوفّر للمراقبين رؤى قيمة لمستقبل العدالة.

[3] قضية المدعي العام ضد هارادينياي، القضية رقم IT-04-84-84-T، 3 نيسان/أبريل 2008 ، الفقرة 49.

يتطلب توصيف الجرائم كجرائم ضد الإنسانية الإجابة على أربعة أسئلة أولية وهي:

- ما هي السياسة المتبعة من قبل الدولة أو المنظمة؟
- ما هو شكل الهجوم الموجه ضد أي مجموعة من السكان المدنيين؟
- متى تم توجيه الهجوم عملاً بسياسة معينة أو تعزيزاً لها؟
- ما هو الهجوم واسع النطاق أو المنهجي؟

على الرغم من أنّ نظام روما الأساسي واضح إلى حد ما، وقد قامت المحكمة الجنائية الدولية بتفسيره في عدة مناسبات، لكن الشكل الذي وضعته تركيا والجماعات المسلحة الداعمة لها للعملية العسكرية التي أدّت إلى مقتل القائدة السياسية وسائقها يتسم بالتعقيد إلى حد ما، مما يمكن أن يعوق تطبيق القانون الدولي.

أولاً - أحكام القانون الدولي بشأن الجرائم ضد الإنسانية:

أ. سياسة الدولة أو المنظمة:

تنص المادة 7 (2) (أ) على أنه لكي يتم اعتبار الهجوم جريمة ضد الإنسانية، يجب أن يتم "وفقاً لسياسة دولة أو منظمة أو تعزيزاً لها". إنّ الحصول على نتائج دقيقة لهذا المعيار عند دراسة الوضع في شمال شرق سوريا، يتطلب النظر في مجمل القوانين المعمول بها وتناولها بجدية.

قبل المحكمة الجنائية الدولية، نظرت كلاً من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الخاصة بسيراليون، في مسألة أنّه هل يشترط مشاركة دولة في الهجوم لتشكيل جريمة ضد الإنسانية؟

وخلصت كلتا المحكمتين إلى أنّ الجرائم ضد الإنسانية يمكن أن ترتكبها كيانات من غير الدول، وأنّه من غير المفروض حتى أن تكون هذه الكيانات شبيهة بالدول. فبدلاً من ذلك قامت المحكمتان بتطبيق نهج للتقييم على أساس القدرات، يقضي بأنه يمكن أن يرتكب أي كيان جرائم ضد الإنسانية إذا كانت لديه القدرة على شن هجوم واسع النطاق أو منهجي.

وحسمت المحكمة الجنائية الدولية أمر هذه المسألة فيما بعد. حيث نصت في المادة 7 (2) أنَّ الجرائم ضد الإنسانية تتشكل في سياق هجوم موجه نفذ وفقاً لسياسة منظمة ما أو تعزيزاً لها، وظهرت نقاشات فيما بعد عن شكل الكيان الذي يمكن وصفه بالمنظمة/الجماعة. قدمت "الدائرة التمهيدية الثانية" في قضيّة "كاتانغا - *Katanga*" أول توصيف لشكل المنظمة حيث قالت:

> ترى الدائرة أنّه لا ينبغي أن تكون الطبيعة الرسمية ومستوى التنظيم معايير لتصنيف الكيان على أنه منظمة/جماعة، لكن وحسب وجهة النظر الأكثر إقناعاً التي قدمها آخرون ينبغي أن يحدد التصنيف على أساس ما إذا كان هذه الجماعة لديها القدرة على ارتكاب أفعال تنتهك القيم الإنسانية الأساسية أم لا.

وبالتالي رفضت الدائرة أخذ طبيعة المنظمة/الجماعة أومستواها التنظيمي بعين الاعتبار عند القيام بالتصنيف، وبدلاً من ذلك وجدت أنّ المعيار الحاسم لتحديد ما إذا كان الكيان منظماً، هو قدرته على ارتكاب ممارسات تنتهك القيم الإنسانية الأساسية. لكن القرار لم يكن بالإجماع. حيث كان للقاضي "كول" رأي مخالف أعرب فيه عن قلقه من أنّ المفهوم الفضفاض للتنظيم يمكن أن يؤدي إلى اعتبار أي جريمة هي جريمة ضد الإنسانية، وبدلاً من ذلك، أكد أنّ الجرائم ضد الإنسانية لا يمكن أن ترتكب إلا بإسم كيانات شبيهة بالدولة.

بيد أنَّ الدائرة التمهيدية في كاتانغا أيضاً أكدت لاحقاً أنّ:

> ربط مصطلح التنظيم بالهجوم بحد ذاته وليس بمدى اتساع نطاقه أوطابعه المنهجي يفترض بأنَّ المنظمة/الجماعة لديها ما يكفي من الموارد والوسائل والقدرات التي تتيح إمكانية تنفيذ نهج سلوكي أوعملية تتضمن الارتكاب المتكرر للأفعال المشار إليها في المادة 7 (2) (أ) من قانون المحكمة الجنائية الدولية.

منذ ذلك الحين، تمّ الإقرار بأنّه يمكن لمنظمة أن ترتكب جرائم ضد الإنسانية إذا كان لديها القدرة على تنفيذ هجوم. وعليه، فيمكن للجرائم ضد الإنسانية أن ترتكب من قبل دولة أو كيان غير تابع للدولة.

ب. النهج السلوكي الذي يتضمن الارتكاب المتكرر للأفعال ضد أية مجموعة من السكان المدنيين:

يتم الحكم على الجرائم على أنها ضد الإنسانية حسب نهج الاستهداف الذي تمت من خلاله والذي ينبغي أن يكون على درجة معينة من التخطيط أوالتوجيه أوالتنظيم من قبل جماعة/منظمة إذ لا يكفي أن ينطوي على جرائم عادية أو أن يكون مجرد حصيلة لممارسات عشوائية.[4]

ت. هجوماً موجهاً وفقاً لسياسة معينة أو تعزيزاً لها:

إن السوابق القضائية في أرشيف المحكمة الجنائية الدولية توفر عدداً من العناصر التي تفسر مقتضيات سياسة تنفيذ الهجوم. حيث خلصت المحكمة إلى عدّة أمور؛ منها أنَّ هذه السياسة يمكن استنباطها من عوامل مختلفة تحيط بارتكاب الجرائم، ولا يلزم اعتماد سياسة رسمية لذلك حيث يمكن أن تسري على جميع الجرائم المرتكبة.

---

[4] قضية المدعي العام ضد بيمبا،رقم ICC-01 / 05-01 / 08-424 ، قرار التأكيد ، الدائرة التمهيدية، 15 حزيران/يونيو 2009، https://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2009_04528.PDF، الفقرة 81، قضية المدعي العام ضد غباغبو، رقم ICC-02 / 11-01 / Red-656-11 ، قرار بشأن تأكيد التهم ، الدائرة التمهيدية الأولى ، 12 حزيران/يونيو 2014 ، https://www.legal-tools.org/doc/5b41bc/، الفقرة 209؛ قضية المدعي العام ضد غباغبو، رقم ICC-02 / 11-01 / 11-656-Red ، قرار بشأن تأكيد التهم ، الدائرة التمهيدية الأولى ، 12 حزيران/يونيو 2014 ، https://www.legal-tools.org/%20doc%20/%205b41bc، الفقرة 210.

وينبغي أيضاً أن تُدرَك السياسة بشكل واضح من خلال الطابع المنهجي للهجوم، حيث يكشف الهجوم الذي تستهدف سياسته استبعاد واضطهاد السكان على نطاق واسع عن طابع منهجي عندما يشتمل على اعتداءات متكررة ومخطط لها.

بالإضافة إلى ذلك، وفي الوقت الذي يتطلب فيه وجود السياسة بالضرورة وجود قيادة لها، إلا أنَّ هذا لا يحتاج بالضرورة أن تكون هذه القيادة رفيعة المستوى. وأقرت المحكمة أيضاً بأنّه ليس من الضروري أن يكون الهجوم ذو تنظيم شامل ودقيق أو أن يتبع نمطاً منهجياً، وأنّ الدولة أو المنظمة التي ترتكبه ينبغي أن تمتلك القدرة أولاًعلى وضع سياسة ثم تنفيذها عن طريق تعزيز أوالتشجيع على الهجوم المتوخى بشكل فعلي. أخيراً، وجدت المحكمة أنّ عدم اتخاذ أي فعل يمكن أن يعتبر سياسة بحد ذاته.

ث. هجوم واسع النطاق أو منهجي:

إنَّ الهجوم واسع النطاق أو المنهجي هو فقط ما يمكن اعتباره جريمة ضد الإنسانية. علماً بأنّ الهجوم الواسع النطاق يتم توصيفه بمدى اتساع الرقعة التي يغطيها وعدد الأشخاص الذين يستهدفهم، ويكون منهجياً إذا أمكن إثبات أنّ أعمال العنف التي تمت في سياقه منظمة ولم تحدث بشكل عشوائي.

ثانياً: التحدي الذي تطرحه قضية العملية المرتكبة من قبل الدولة لكن تحت قيادة جهات فاعلة من غير الدول:

إنَّ مقتل هفرين خلف وسائقها من قبل جماعة أحرار الشرقية تمّ في إطار الحملة العسكرية شنتها تركيا والتي أدّت إلى التهجير/التشريد القسري لحوالي 200.000 مدني، وقتل 218 آخرين.[5]

تَظهَرعملية قتل هفرين التي تمت كجزء من عملية عسكرية شنتها دولة، لكن من خلال جماعة مسلحة من غير الدول، ضمن طابع هجين يكشف عن تعقيد في أمر العمليات التي تنفذها الدول من خلال الجهات الفاعلة غير الحكومية.

في الوقت الذي سيتم حسم الإجابة فيه عن سؤال:

[5] "سوريا: أدلة دامغة على جرائم الحرب وغيرها من الانتهاكات التي ارتكبتها القوات التركية والجماعات المسلحة المتحالفة معها"، منظمة العفو الدولية، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2019، (آخر زيارة للرابط: 6 كانون الأول/ديسمبر 2019)
https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2019/10/syria-damning-evidence-of-war-crimes-and-other-violations-by-turkish-forces-and-their-allies/

هل السياسة التي نفذ وفقها الهجوم تتبع لتركيا أم لأحرار الشرقية؟ سوف تكشف جميع العناصر الأخرى المرتبطة بهذا الهجوم. وفي حال تم اكتشاف أن الهجوم قد تم تنفيذه وفقاً لسياسة الدولة، فيجب أن يتم البت بالتقييمات الإضافية التالية:

- ما إذا كانت هناك سياسة بالفعل.
- ما إذا كان هناك ارتكاب متكرر للأفعال من جهة الدولة.
- ما إذا كان الهجوم الذي قادته الدولة واسع النطاق ومنهجي.

وبالمقابل ، إذا تبين أنّ الهجوم قد تم تنفيذه وفقاً لسياسة جهة فاعلة من غير الدول، فسيتعين على إجراءات الملاحقة القضائية إظهار:

- ما إذا كانت هناك سياسة بالفعل.
- ما إذا كان هناك ارتكاب متكرر للأفعال من كيانات من غير الدول.
- ما إذا كان الهجوم الذي قادته المجموعة واسع النطاق ومنهجي.

أ. الآثار المترتبة على تورط الكيان/الجهة الذي تم تطبيق سياسته في الهجوم ضد المدنيين:

1. الآثار المترتبة فيما يخص أركان الجريمة/أثر مطلب الارتكاب المتكرر للأفعال:

إذا تم إثبات أنّ الهجوم الذي أسفر عن مقتل الزعيمة السياسية الكردية هو عملية "نبع السلام" ، فسيتم النظر في المتطلبات اللاحقة للتحقيق من المنظور الذي يشمل هذه العملية العسكرية بمجملها. وبالتالي، سيتم النظر في شرط الارتكاب المتكرر للأفعال ضد السكان المدنيين في ضوء العملية ككل. لذلك، يمكن النظر في جميع الممارسات التي ارتكبتها الجماعات المسلحة التابعة لسياسة تركيا، لإثبات ما إذا كان قد تم استيفاء شرط الارتكاب المتكرر للأفعال. وبالمقابل، إذا تبين أن الهجوم قد تم تنفيذه وفقاً لسياسة أحرار الشرقية أو الجيش الوطني السوري، فإنَّ الممارسات التي ارتكبتها الجماعتين هي فقط ما سيتم أخذه بعين الاعتبار لإثبات مطلب الارتكاب المتكرر للأفعال.

2. السياسة:

لإثبات ما إذا كان الهجوم قد ارتكب عملاً بسياسة ما أو تعزيزاً لها، يجب على التحقيق أن يقر ما إذا كان الكيان الذي تم الاعتراف بإدانته عن ارتكاب الهجوم قد عزز أو شجع على ارتكاب هذا الهجوم ضد أي مجموعة من السكان المدنيين. إذا كان يجب اعتبار الهجوم على أنه عملية "نبع السلام" بمجملها، وأنه تم بالتالي وفقاً لسياسة الدولة أو تعزيزاً لها، فإنّ هذه السياسة الرامية إلى تنفيذ الهجوم تستدعي أن تقوم الدولة بتعزيز أو تشجيع فعلي للهجوم الأمر الذي يتم توصيف الجرائم ضد الإنسانية على أساسه. وتنص أركان الجرائم المعتمدة

من قبل المحكمة الجنائية الدولية أيضاً على أن "مثل هذه السياسة يمكن تنفيذها، في ظروف استثنائية، وذلك بتعمد عدم القيام بعمل، يقصد منه عن وعي تشجيع القيام بهذا الهجوم."

ويمكن لذلك أن يثبت من خلال حقيقة أنّ تركيا لجأت إلى نفس الجماعات المسلحة التي كانت قد ارتكبت انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك النهب والاعتقالات التعسفية خلال عملية "غصن الزيتون" التي شنتها قبل عام في عفرين، الأمر الذي يمنع تركيا من استخدام حجة أنها ليست على علم بالعنف الذي يمكن أن ترتكبه هذه الجماعات.

إذا تم إثبات أنَّ الهجوم ضد المدنيين تم تنفيذه بإسم جهات فاعلة من غير الدول، يجب أن يحدد التقييم من الذي قام بتوجيه الهجوم هل هي جماعة أحرار الشرقية التي ينتمي إليها الجناة، أم تحالف المجموعات المسلحة المعروف باسم "الجيش الوطني السوري" في كلتا الحالتين، فإن شرط وجود سياسة لتوصيف الهجوم على أنه جريمة ضد الإنسانية يستدعي إثبات أن الجماعة كانت تعزز أو تشجع فعلياً على شن هجمات ضد السكان المدنيين.

وفي الحين الذي تبدو فيه فكرة قيام دولة ما باتباع سياسة جماعة مسلحة من غير الدول أمر يصعب دراسة حيثياته، وخاصة بالنسبة لدولة "مستقرة سياسياً" مثل تركيا، فإنّ أمر شن جماعة مسلحة من غير الدول هجوماً وفقاً لسياسة الدولة يبدو أمراً قابلاً للنقاش. في هذه الحالة، يمكن لجماعة أحرار الشرقية أن تزعم أنها كانت تتبع سياسة الدولة، وبذلك يصبح وضعها قريب من أن تصنف كمرتزقة.

3. الآثار المترتبة على مطلب الهجوم المنهجي أو الواسع النطاق:

في حالة اعتبار أنّ تركيا هي المسؤولة عن الهجوم، فإنَّ توصيف الجرائم على أنها ضد الإنسانية يتطلب إثبات أنّ القوات التركية والجماعات غير الحكومية التابعة لها التي شاركت في عملية "نبع السلام" قد ارتكبت هجوماً منهجياً أو واسع النطاق.

هناك بعض العناصر الأولية، وتحديداً عدد الضحايا المدنيين، الذين تم تقييمهم بـ 218 شخصاً في الأيام التي تلت بدء العملية، يمكن أن تشير إلى أنَّ عملية "نبع السلام" يمكن أن تشكل بحد ذاتها هجوماً واسع النطاق ضد المدنيين.[6]

ويمكن إثبات الطابع المنهجي للهجوم، الذي تم تقييمه وفقاً للطبيعة المنظمة لأعمال العنف التي ارتكبت في سياقه مع نفي احتمالية وقوع تلك الأعمال بصورة عشوائية، من خلال مجموعة متنوعة من العناصر، من بينها،

[6] "هيئة الصحة التابعة للإدارة الكردية في شمال شرق سوريا: 218 مدنياً قتلوا في الهجوم التركي على المنطقة"، رويترز، 17 تشرين الاول/أكتوبر 2019 (آخر زيارة للرابط: 6 كانون الأول/ديسمبر 2019) https://uk.reuters.com/article/uk-syria-security-turkey-casualties/kurdish-led-health-authority-in-northeast-syria-says-218-civilians-killed-in-turkish-offensive-idUKKBN1WW1A5.

التقرير الذي نشرته صحيفة "ديلي صباح" التركية المؤيدة للحكومة عن مقتل هفرين والذي وصفته بأنه "عملية ناجحة" الأمر الذي يؤكد أنّ مقتل الشخصية السياسية لم يكن مصادفة بل متعمد.

إنَّ الدعم الذي منحته تركيا في مجال الأسلحة والتدريب والتمويل والتوجيه يمكن أن يشير أيضاً إلى أنَّ استهداف المدنيين على الأقل كان من ضمن أهداف عملية نبع السلام. إنَّ نتائج العمليات العسكرية التي تمت في سياق "نبع السلام"، خاصة تلك التي بررتها الدوافع على الأرض حسب ما أقرّ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، يمكن أن تؤكد أيضاً الطابع الممنهج للهجوم. وفي الوقت الذي يمكن للبعض القول أنّ الضحايا غير المباشرين هم "شرّ لابد منه" لأي عملية عسكرية تهدف إلى ضمان الدفاع عن الدولة، نرى غياب أي نتيجة أخرى توازي عدد الضحايا المدنيين، وبذلك لا يبدو الأمر في الواقع مقنعاً بأن تكون هذه الضحايا مجرّد أضرار جانبية، ولكنه أشبه ما يكون هو الهدف من العملية نفسها.

من ناحية أخرى، في حال تم الإقرار بأنّ المتهم بالممارسات الممنهجة تلك هو جماعة "أحرار الشرقية" أو "الجيش الوطني السوري/الجيش السوري الحر" وليس تركيا، فسيعتبر الهجوم على أنه جريمة ضد الإنسانية في حال تمّ إثبات أنّ الأعمال التي قامت بها الجماعة قد تمّ تنظيمها، وأنّ لديهم خطة لارتكاب جرائم، والقدرة على تنسيق ارتكابها.

ب. ما هي العوامل التي يمكن أن تحدد من هو المسؤول عن الهجوم، الدولة أم المنظمة؟

هناك مجموعة من العوامل التي من شأنها أن تحدد تبعية السياسة -إن وجدت- التي تم تطبيقها في تنفيذ الهجوم ضد المدنيين. وعلى الرغم من أنّ التعامل مع الجرائم التي ترتكبها جماعات مسلحة من غير الدول بدعم من الدولة ليس بالأمر الجديد على المحكمة الجنائية الدولية، حيث تعاملت مسبقاً مع قضايا ذات سياقات مشابهة جداً، كقضية "القوى الوطنية لتحرير الكونغو" التي تلقت الدعم من رواندا وقضية "جيش الرب" للمقاومة الذي دُعم من قبل حكومة السودان، وهذه العملية كانت تركيا هي من أبلغت مجلس الأمن عن قرار شنّها بهدف الدفاع عن النفس حسب زعمها.

إذا تم التسليم بأنّ دولة تركيا هي من يقود العمليات، وتم النظر في المصطلحات التي تستخدم بكثرة في سياق هذه العملية مثل "الجماعات المعارضة المدعومة من قبل تركيا" أو "عملاء تركيا"، فإنّ ذلك سيتطلب فقط إجراء تحقيق شامل حول السلسلة القيادية للعملية للكشف عن التسلسل الهرمي لها، وبالتالي كيفية تنظيمها.

في الواقع هناك بعض الحجج التي تدعم احتمالية أن تكون سياسة الهجوم قد تمت صياغتها من قبل الدولة مثل حقيقة أنّ العناصر الجوهرية للعملية مثل تاريخ بدئها أو منطقتها كانت قد قررتها تركيا، بالإضافة إلى الخطابات العديدة التي ألقاها الرئيس أردوغان لدعم هذه العملية، ولكن في الوقت ذاته هنالك حجج تقول أنّ المجموعات المسلّحة كانت تتمتع بمستوى من الحكم الذاتي الأمر الذي يمكن أن يشير إلى أنَّ السياسة كانت قد صيغت من قبلهم.

إنَّ النظر في السياسة المتبعة أيضاً يمكن أن يساعد في الكشف عن المسؤول، حيث أنّه إذا تم إيجاد أدلة تثبت أنّ الدولة أو المجموعة قد لعبت دوراً بارزاً في تعزيز الهجوم أو التشجيع على ارتكابه، فقد يساعد ذلك على تحديد أي من سياستي الجهتين قد تم تطبيقها في ذلك الهجوم.

ويمكن للمحاكم أن تدعم دراستها للقضية من خلال النظر في قضايا/تجارب أخرى مشابهة من القانون الدولي، فعلى سبيل المثال، إذا تم إثبات مسؤولية تركيا عن ممارسات الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة من قبل محكمة العدل الدولية، يمكنها الاستعانة في قضية نيكاراغوا المشابهة.

من ناحية أخرى، إنّ إبلاغ الحكومة التركية لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عن إطلاقها لعملية "نبع السلام"، على أساس المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة يبدو أمراً غير ذو فائدة ولا يحول دون تحوّل الهجوم في الواقع إلى هجوم ضد السكان المدنيين، الهجوم الذي تتلخص ماهيته في عدة عناصر وقائعية إذا ما تم جمعها[7].

ثالثاً: خلاصة:

بعيداً عن الزاوية النظرية، إنَّ البت في أمر تبعية السياسة التي نفذت في الهجوم سيؤثر على الاستنتاج الذي يهدف إلى إثبات ما إذا كان مقتل السيدة خلف يشكل جزءاً من هجوم يرقى بمجمله إلى مستوى جريمة ضد الإنسانية.

وتبقى الإجابة على السؤال الآن متوقفة على نتائج التحقيقات المستقبلية، التي ستحدد ما إذا كان الهجوم قد تم تنفيذه وفقاً لسياسة الدولة أو لسياسة الجهة الفاعلة من غير الدول. من الممكن توقع أن تكون الإجابة دقيقة وأن تفتح الطريق أمام أسئلة أخرى.

وأيضاً فإنّ تحديد تبعيّة سياسة الهجوم التي تمّ تنفيذها ضد المدنيين سوف يكون له تأثير على جوانب أخرى من القضية، بما في ذلك طرق المساءلة ومرافعات المتهمين. ومن المؤكد أنّه إذا خلصت المحاكم إلى نتيجة أنَّ الهجوم على المدنيين قد تم تنفيذه وفقاً لسياسة الدولة، فمن الممكن أن يتحمل المسؤولين الأتراك مسؤولية جنائية عن الجرائم ضد الإنسانية، في حين يستطيع مقاتلو جماعة "أحرار الشرقية" على سبيل المثال أن يزعموا أنهم كانوا مرؤوسين من قبل، أو تابعين للقيادات التركية.

إنَّ هذه الاعتبارات العملية ينبغي أن تقود أيضاً إلى النظر في الارتباطات بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في مجال القيام بعمليات عسكرية. تلجأ الدول إلى الجهات الفاعلة من غير الدول، لكون أنّ إثبات مسؤولية الأخيرة عن الجرائم الدولية هو أمر أكثر تعقيداً ويصعب ضمان امتثالها للقانون الدولي الإنساني، وبذلك تستطيع الالتفاف على قواعد النزاع المسلح، وهذا ينبئ عن التعامل مع حالات معقدة في المستقبل القريب.

[7] رسالة مؤرخة 9 تشرين الأول/أكتوبر 2019 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة، S/2019/804, (آخر زيارة للرابط: 6 كانون الأول/ ديسمبر 2019) https://undocs.org/ar/S/2019/804.

3. خلفية:

بتاريخ 9 تشرين الأول/أكتوبر 2019، أعلن[8] الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بدء العمليات العسكرية التركية داخل الأراضي السوريّة، تحت اسم عملية "نبع السلام"، بمشاركة مباشرة من فصائل معارضة سوريّة مسلّحة منضوية تحت مسمّى "الجيش الوطني" التابع للحكومة السوريّة المؤقتة المنبثقة عن الإئتلاف السوري المعارض.

وقبل يوم واحد فقط من بدء العمليات العسكرية أصدر الإئتلاف السوري المعارض بياناً داعماً للتصريحات التركية حول عمل عسكري وشيك في المنطقة وجاء في البيان أنّ الإئتلاف السوري "يدعم الائتلاف الجيش الوطني ووزارة الدفاع ورئاسة الأركان في جهودها، ويؤكد استعداد الجيش الوطني للتصدي للإرهاب بالتعاون والعمل المشترك مع الأشقاء في تركيا."[9]

وكان "سليم إدريس" وزير الدفاع في الحكومة السوريّة المعارضة، قد أعلن بتاريخ 7 تشرين الأول/أكتوبر أنّ "الجيش الوطني" قد أنهى التدريبات اللازمة في العملية العسكرية المرتقبة في شمال شرق سوريا.[10] سبق ذلك ترتيبات عسكرية أخرى، إذا أعلن "الجيش الوطني" و "الجبهة الوطنية للتحرير" اندماجهم بشكل كامل، وذلك بتاريخ 5 تشرين الأول/أكتوبر 2019.[11]

وكانت سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، قد أصدرت بياناً صحفياً، داعية فيه إلى التحقيق في مسؤولية الدولة والأفراد المسؤولين عن الغزو/التوغل التركي في شمال شرق سوريا كونه يشكّل خرقاً للقانون الدولي.[12]

---

[8] التغريدة كاملة: "أقبل كافة أفراد الجيش المحمدي الأبطال المشاركين في عملية نبع السلام من جباههم، وأتمنى النجاح والتوفيق لهم ولكافة العناصر المحلية الداعمة والتي تقف جنبًا إلى جنب مع تركيا في هذه العملية، وفقكم الله وكان في عونكم.". حساب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على التويتر. 9 تشرين الأول/أكتوبر 2019. (آخر زيارة 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2019). https://twitter.com/rterdogan_ar/status/1181927322271830016?s=20.

[9] " ملتزمون بمحاربة الإرهاب وتحرير سورية من الاستبداد والتنظيمات الإرهابية". بيان صحفي، الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية - سورية، دائرة الإعلام والاتصال. 08 تشرين الأول، 2019. (آخر زيارة للرابط 22 تشرين الأول/أكتوبر 2019). https://www.etilaf.org/press/%D9%85%D9%84%D8%AA%D8%B2%D9%85%D9%88%D9%86-%D8%A8%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8-%D9%88%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D8%AF-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9.html.

[10] "الجيش الوطني السوري" ينهي استعداداته للمشاركة في عملية شرق الفرات". موقع يني شفق التركي. 7 تشرين الأول/أكتوبر 2019. (آخر زيارة 22 تشرين الأول/أكتوبر 2019). https://www.yenisafak.com/ar/news/3438458.

[11] " دمج "الجيش الوطني" بـ"الجبهة": خطوة سورية ضد من؟". العربي الجديد. 5 تشرين الأول/أكتوبر 2019. (آخر زيارة 22 تشرين الأول/أكتوبر 2019). https://www.alaraby.co.uk/politics/2019/10/4/%D8%AF%D9%85%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D8%A8%D9%80-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A8%D9%87%D8%A9-%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%A9-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%B6%D8%AF-%D9%85%D9%86-1.

[12] " بيان بخصوص عملية "نبع السلام" التركية في شمال شرق سوريا". سوريون من أجل الحقيقة والعدالة. 19 تشرين الأول/أكتوبر 2019. (آخر زيارة للرابط 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2019). https://stj-sy.org/ar/%d8%a8%d9%8a%d8%a7%d9%86-%d8%a8%d8%ae%d8%b5%d9%88%d8%b5-%d8%b9%d9%85%d9%84%d9%8a%d8%a9-%d9%86%d8%a8%d8%b9-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%84%d8%a7%d9%85-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%b1%d9%83%d9%8a%d8%a9-%d9%81/.

وتعرض سوريون من أجل الحقيقة والعدالة في هذا التحقيق المفصّل معلومات وأدلة إضافية تثبت مسؤولية أفراد من فصيل "أحرار الشرقية" المنضوي تحت "الجيش الوطني" عن عملية الإعدام بحق هفرين وسائقها، التي تزامت مع عمليات إعدام أخرى في نفس المكان والتوقيت، فيما عُرف لاحقاً باسم "إعدامات الـM4".

إنّ هذا الجهد التي تقدّمه سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، هو جدّ مكمّل لعمل العديد من الجهات الأخرى، فقد قامت العشرات من الجهات الإعلامية المحلّية السورية والعالمية بتغطية حوداث الإعدام في ذلك اليوم، كما قامت العديد من الجهات الدولية والحقوقية بتغطية مشابهة.

ففي تاريخ 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019، أصدر المتحدّث باسم المفوّضة السامية لحقوق الإنسان "روبرت كولفيل" إحاطة إعلامية أكدّ فيها ورود تقارير إلى المفوضية تؤكد مقتل السياسية الكردية "هفرين خلف"، واعتبر أنّ الحادثة يمكن أن ترقى كونها "جريمة حرب" مع الإشارة إلى احتمالية اعتبار تركيا مسؤولة كدولة عن الانتهاكات التي ترتكبها الجماعات المسلّحة الموالية لها، ما دامت تركيا تسيطر فعليًا على هذه الجماعات، أو على العمليّات التي وقعت خلالها تلك الانتهاكات.[13]

بدورها، أصدرت منظمة العفو الدولية، تقريراً بتاريخ 18 تشرين الأول/أكتوبر 2019، أكدّت فيه أنّ "هفرين خلف" تعرّضت للضرب والقتل دون شفقة. حيث علّق "كومي نايدو"، الأمين العام لمنظمة العفو الدولية قائلاً "تركيا مسؤولة عما تقوم به الجماعات المسلحة السورية التي تدعمها وتسلحها وتوجهها. فحتى الآن، منحت تركيا هذه الجماعات المسلحة حرية ارتكاب انتهاكات جسيمة في عفرين."[14]

4. منهجة التقرير:

لغرض هذا التقرير التقت سوريون من أجل الحقيقة والعدالة مع والدة الضحية هفرين خلف وسائقها الشخصي (الأساسي)، وتحدثت عبر الانترنت مع شخصين مقربين من الضحية ومصدر مستقل آخر، إضافة إلى قائد عسكري في "الجيش الوطني" وقيادي في فصيل أحرار الشرقية، في الفترة الواقعة بين 12 و30 تشرين الأول/أكتوبر 2019، كما قامت بجمع وتحليل عشرات مقاطع الفيديو والصور والتقارير الطبية والوثائق المتعلقة بالحادثة وقامت بالتحقق منها وتحليلها عبر مساعدة خبير مختص في عمليات التحقق من المصادر المفتوحة.

[13] " إحاطة إعلاميّة بشأن سوريا - المتحدّث باسم المفوّضة السامية لحقوق الإنسان: روبرت كولفيل". 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2019. الموقع الرسمي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان. (آخر زيارة للرابط 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2019).
https://www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25145&LangID=A&fbclid=IwAR09u3yudG9Hkx_IhEdGrF6qUAPPQmItpS3DBjv7j-EVz3yMmwHKCoSVO54.

[14] "سوريا: أدلة دامغة على جرائم الحرب وغيرها من الانتهاكات التي ارتكبتها القوات التركية والجماعات المسلحة المتحالفة معها". 18 تشرين الأول/أكتوبر 2019. موقع منظمة العفو الدولية. (آخر زيارة للرابط 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2019).
https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2019/10/syria-damning-evidence-of-war-crimes-and-other-violations-by-turkish-forces-and-their-allies/.

5. تحليل الأدلة البصرية المنشورة حول حادثة إعدام هفرين خلف:

بتاريخ 12 تشرين الأول/أكتوبر 2019، انتشرت على وسائل التواصل الاجتماعي ومجموعات التلغرام عدد من مقاطع الفيديو التي أظهرت عمليات إعدام بحق أشخاص تم احتجازهم من قبل فصائل عسكرية معارضة مشاركة في عملية "نبع السلام" وتحديداً فصيل "أحرار الشرقية" التابع للـ"الجيش الوطني" التابع بدوره للحكومة السوريّة المؤقتة والإئتلاف السوري لقوى الثورة والمعارضة.

وفي نفس اليوم نُشر مقطع فيديو آخر مدّته (18) ثانية، يظهر سيارة "جيب سوداء" مصفحّة نوع "تويوتا SUV" وقد تعرّضت لوابل من الرصاص، عُرف لاحقاً أنّها تعود للسياسية الكردية "هفرين خلف" والتي كانت تشغل منصب الأمين العام لحزب سوريا المتسقبل.

أظهر الفيديو أيضاً، جثّة شاب، يبدو أنّه كان السائق الذي يقود السيارة، عُرف لاحقاً أنّه الشباب "فرهاد رمضان" الذي ناب عن سائق "هفرين" الأساسي والذي كان يحضر مراسم عزاء والده.

صورة رقم (1) - صورة مأخوذة من مقطع الفيديو المنشور، يُظهر في الثانية 00:04 شاباً مرمياً على الأرض من جهة السائق، عرَف لاحقاً بأنّه "فرهاد رمضان"، السائق البديل لهفرين خلف. في الوقت ذاته كان المقاتلين يحاولون إنزال هفرين من السيارة، والتي يبدو كانت أنّها مازالت على قيد الحياة بسبب سماع صوتها بشكل خافت بعد ذلك في نفس الفيديو.

صورة رقم (2) - مع اقتراب المصوّر من السيارة، تحديداً من جهة اليسار، ظهر واضحاً أنّ السيارة تعرّضت لوابل من الرصاص على الجانبين الأيسر والخلفي. وبدا واضحاً أنَّ النافذة الخلفية للسيارة قد تحطّمت. يمكن رؤية حوالي 30 ثقب في الجانبين الخلفي والأيسر من السيارة ناجمين عن طلقات رصاص بينما تظهر النافذتين الخلفية واليسرى الخلفية مكسورتين.

في منتصف الفيديو تقريباً، يظهر صوت في الخلفية لسيدة/أنثى وهي تعرّف عن نفسها بأنها رئيسة حزب (بدا واضحاً الخوف على قائلة الجملة تلك من خلال قول أنّها رئيسة حزب بلغة عربية ولكن بلكنة كردية)، وقد استطاع ثلاثة أشخاص هم: والدة هفرين نفسها وإحدى صديقاتها المقرّبات وسائقها الأساسي من تمييز صوتها وأكدوا أنه صوت هفرين، مع إضافة أنّ السائق أكدّ أنّ السيارة تعود للسياسية الكردية هفرين خلف.

وأيضاً يظهر في الفيديو عدد من المقاتلين دون عرض وجوههم يتحدثون اللغة العربية ويُسمع أيضاً صوت المصور يقول "خنزير آخر تمت تصفيته على يد الجيش الوطني، فار بسيارة مصفحة"، ويبدو أنّ هذه الجملة صدرت من الإعلامي "الحارث رباح" المصور المرافق لفصيل أحرار الشرقية، فقد ظهر في مقطع آخر وهو يؤكد وصول فصيل أحرار الشرقية إلى الطريق الدولي M4. وبحسب مصادر إعلامية فقد كان "رباح" قد تقدّم بطلب اللجوء لدى السلطات الألمانية في وقت سابق وقد استطاع أحد الإعلاميين التعرّف عليه.

صورة رقم (3) – صورة مأخوذة من تغريدة لأحد الصحفيين الذين أفادوا بتواجد "الحارث رباح" في ألمانيا في العام 2015.

من خلال الاطلاع على عدة صور تظهر حطام سيارة الدفع الرباعي الخاصة بهفرين خلف، قام محلل البيانات المفتوحة المصدر المعروف باسم "obretix" بتحديد الموقع الجغرافي[15] لهذه الحادثة حيث قال أنها تمت ضمن حقل يقع شمال الطريق الدولي M4 بجوار قرية السرب الشرقية.

[15] تغريدة تعود لحساب اسمه @obretix وكان من أوائل من نشر المكان الجغرافي للحادثة. (آخر زيارة للرابط 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2019). https://twitter.com/obretix/status/1183083154023862275.

صورة رقم (4) - صورة للتغريدة مأخوذة من حساب التويتر "obretix" الذي كان من أوائل الناشرين عن المكان الجغرافي للحادثة.

صورة رقم (5).

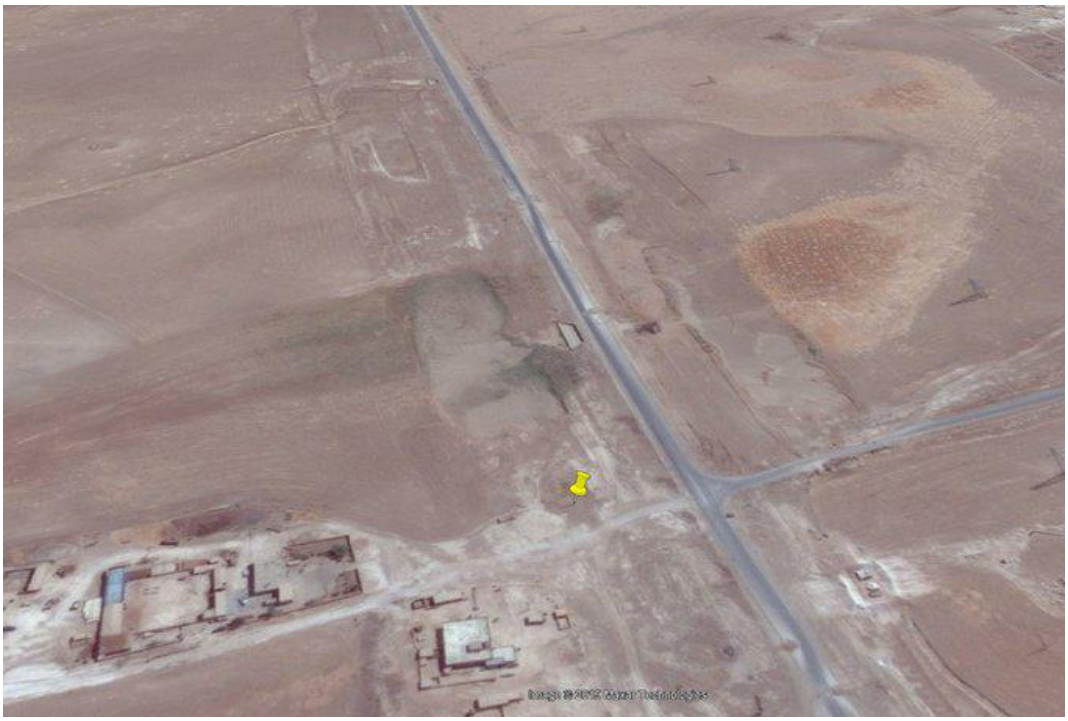

صورة رقم (6) - صورة مأخوذة من حساب التويتر الذي أظهر المكان الجغرافي للحادثة.

صورة رقم (7) – صورة مأخوذة بواسطة الأقمار الاصطناعية تظهر المكان الجغرافي الدقيق الذي تمّت فيه عملية إعدام السياسية الكردية "هفرين خلف" وسائقها "فرهاد رمضان" على يد فصيل "أحرار الشرقية".

صورة رقم (8) - صورة أخرى توضّح المكان الذي وقعت فيه حادثة الإعدام على الخط الدولي M4. (تصميم سوريون من أجل الحقيقة والعدالة).

صورة رقم (9) - تُظهر الصور الأخرى التي تم التقاطها لاحقاً لموقع الجريمة أنَّ نافذة السائق قد أصيبت بعشرات الطلقات النارية، في حين كانت المقاعد الخلفية غير مستهدفة. هذا ما يفسر على الأرجح سبب مقتل رمضان قبل أن يتم سحبه من السيارة، في حين أنَّ هفرين كانت لا تزال على قيد الحياة، لكن من المحتمل أنها قد كانت مصابة بجراح.

6. من هم "أحرار الشرقية" ؟

يعود تأسيس فصيل "تجمّع أحرار الشرقية" إلى العام 2016، ويقودها حالياً الرائد "أبو حاتم شقرا، واسمه الكامل: أحمد إحسان فياض الهايس، والدته سورية، من مواليد 1987". ينحدر من قرية الشقرا في ريف دير الزور الغربي.

البيانات التي تصدر من الفصيل نفسه، تعترف بتبعيته للفيلق الأول – الفرقة 12 – اللواء 123، والذي يتبع لهيئة الأركان العامّة التابعة لوزارة الدفاع في الحكومة السورية المؤقتة المنبثقة عن الإئتلاف السوري لقوى الثورة والمعارضة السورية.[16]

وبحسب المصادر التي تواصلت معها سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، فإنّ "تجمّع أحرار الشرقية" يضمّ عدّة مجموعات صغيرة أخرى منها (فصيل القادسية وفصيل أهل الأثر وأحرار الطبقة وجيش الأحفاد والفرقة 20 وتجمّع عدل) وهي مجموعات صغيرة تتكون بشكل أساسي من مقاتلين ينحدرون من محافظة الرقة، ويقود "أحرار الطبقة" أحد الأشخاص ولقبه "الخال" وهو من أبناء محافظة الرقة، ويقود "جيش الأحفاد" شخص يدعى "أبو أحمد مهنا".

[16] اقرأ على سبيل المثال وليس الحصر الصور رقم (21) الواردة في هذا التقرير.

وعند بداية تشكّيل التجمّع برزت أسماء عدة مجموعات انضوت تحت لواء التجمّع منها (لواء الأحواز ودرع الأنصار وجند التوحيد ولواء البراء بن مالك).

ينحدر جزء قليل من مقاتلي التجمّع من محافظة الرقة والحسكة ومنطقتي مسكنة/مسكنه ومنبج، أمّا باقي مقاتلي "أحرار الشرقية" الذين يشكّلون النسبة الساحقة للفصيل فهم ينحدرون من محافظة دير الزور، وينحدرون بشكل رئيسي من عشيرة "البكارة/البقارة.

دخل "أبو حاتم شقرا" سوريا في شهر تمّوز/يوليو 2011، قادماً من الأردن حيث كان يعمل، وكان من بين أولى العمليات العسكرية التي قام بها هي عملية ضرب حاجز عسكري للجيش السوري في "حران العواميد" في ريف دمشق (الأشهر الأخيرة من العام 2011). وبقي في منطقة الغوطة الشرقية حتى العام 2013، حيث انضم إلى "حركة أحرار الشام الإسلامية" ثم انتقل إلى محافظة دير الزور في العام 2014 وهو مازال يحارب مع أحرار الشام، ثم غادر دير الزور بعد سيطرة جبهة النصرة/تنظيم قاعدة الجهاد ولاحقاً تنظيم الدولة الإسلامية/داعش عليها، حيث كانوا على خلاف وقامت الأخيرة بطردهم من المحافظة.

انتشر مقاتلو الفصيل في محافظة إدلب السورية وتحديداً في منطقة سرمدا، قبل تمركزهم لاحقاً في مدينة الباب بريف حلب الشمالي، وأصبح مدعوماً وممولاً من تركيا بشكل كامل، يقع مقرّهم الرئيسي الحالي في مدينة الراعي ولديهم إحدى المقرات العسكرية الكبيرة في مدينة الباب بريف حلب الشمالي.

شارك "تجمع أحرار الشرقية" تحت أمرة الجيش التركي في العملية العسكرية المسمّاة "درع الفرات" والتي بدأتها القوات التركية بتاريخ 24 آب/أغسطس 2016، للسيطرة على مدينة جرابلس والباب وغيرها. وفي مطلع العام 2018، شارك الفصيل مرة أخرى تحت أمرة الجيش التركي في العملية العسكرية المسمّاة "غصن الزيتون" وذلك بتاريخ 20 كانون الثاني/يناير 2018، من أجل السيطرة على منطقة "عفرين" السورية، ذات الغالبية الكردية من السكان. وشارك مرة ثالثة تحت أمرة الجيش التركي في معارك عملية "نبع السلام" التي انطلقت بتاريخ 9 تشرين الأول/أكتوبر 2019، للسيطرة على مناطق تل أبيض ورأس العين/سري كانييه في محافظة الحسكة السورية.

بحسب مواقع سوريّة محلّية، فإن "تجمّع أحرار الشرقية" مسؤول عن عمليات تهريب لعناصر ينتمون لتنظيم الدولة الإسلامية "داعش" إلى تركيا لقاء مبالغ مالية طائلة وصلت إلى 200 ألف دولار أمريكي.[17]

ذكرت مصار لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة أنّ عدد مقاتلي الفصيل يبلغون حوالي 2000 مقاتل، يتقاضى المقاتل الأعزب منهم مبلغ (500) ليرة تركية شهرياً، فيما يتقاضى المقاتل المتزوج (800) ليرة تركية.

في منتصف شهر أيلول/سبتمبر 2016، أي بعد حوالي شهر من انطلاق عملية "درع الفرات" انتشر مقطع فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي، أظهر مجموعة من المقاتلين التابعين لفصيل أحرار الشرقية، يرددون شعارات مناوئة لقوات أمريكية دخلت إلى ريف حلب الشمالي، مطالبين بخروجهم، وهم يهتفون "تسقط أمريكا تسقط أمريكا" " لا للتحالف الصليبي" ... ألخ.

---

[17] انظر على سبيل المثال "وثائق ومعلومات تدينه.. كيف تحول "أبو حاتم شقرا" إلى تاجر حرب وداعم للإرهاب ؟" – موقع فرات بوست. 3 آب/أغسطس 2019. (آخر زيارة للرابط 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2019).
https://euphratespost.net/%D9%88%D8%AB%D8%A7%D8%A6%D9%82-%D9%88%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%AF%D9%8A%D9%86%D9%87-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A3%D8%A8%D9%88-%D8%AD%D8%A7%D8%AA/.

صورة رقم (10) – صورة مأخوذة من مقطع فيديو انتشر في شهر أيلول/سبتمبر 2016، تُظهر مجموعة من مقاتلي أحرار الشرقية وهم يقومون بطرد قوات أمريكية حاولت الدخول إلى بلدة الراعي في الريف الشمالي لمحافظة حلب. (آخر زيارة للفيديو 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2019).

صورة رقم (11) - صورة مأخوذة من حساب التويتر التابع لفصيل "تجمّع أحرار الشرقية" يُظهر فيها قاد اللواء "أبو حاتم شقرا" إلى جانب "سليم إدريس" وزير الدفاع في الحكومة السوريّة المؤقتة إضافة إلى بعض القيادات الأخرى للفصيل.

صورة رقم (12) – صورة تُظهر قائد "أحرار الشرقية" أبو حاتم شقرا، مع اثنين من المحتجزين على الطريق الدولي السريع M4 في نفس يوم حادثة مقتل هفرين خلف.

صورة رقم (13) - صورة مأخوذة من حساب التويتر التابع لفصيل "تجمّع أحرار الشرقية"، يُظهر عدد من أفراد الفصيل.

7. ماذا قالت والدة هفرين لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة ؟

بحسب "سعاد محمد" والدة السياسية الكردية "هفرين خلف" فقد توجهت الأخيرة صباح يوم 12 تشرين الأول/أكتوبر 2019، مستقلة سيارتها مع سائقها البديل واسمه "فرهاد رمضان" من مدينة الحسكة إلى محافظة الرقة، حيث كان من المفترض أن تتوجه إلى بلدة عين عيسى ومن ثم إلى مدينة الطبقة وبعدها تعود إلى مدينة الحسكة قبل الساعة الثامنة للمشاركة في لقاء تلفزيوني على قناة روناهي، وذلك حسب ما أخبرت هفرين والدتها في اليوم السابق لمقتلها.

وبحسب الوالدة التي التقتها الباحثة الميدانية لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة في منزلها يوم 13 تشرين الأول/أكتوبر 2019، فإن هفرين كانت قد أرسلت رسالة عبر تطبيق الـWhatsApp إلى السائق الشخصي الأساسي واسمه "ميرآف" لها والذي كان في إجازة بسبب وفاة والده، وأخبرته أنها قد وصلت إلى بلدة تل تمر عند الساعة السادسة والنصف صباحاً، ومن ثم تلقت الوالدة اتصالاً من هاتف هفرين عند الساعة 6:55 دقيقة ولكن لم تسمع صوت هفرين بل سمعت صوت ثلاثة أو أربعة رجال يتحدثون اللغة العربية واستمر الاتصال دون أن يتحدث الرجال معها. **(ربّما قامت هفرين بإجراء الاتصال قبيل مقتلها محاولة إخبار والدتها بما يحدث معها)** ولكن الوالدة لم تتمكن من سماع صوت هفرين على الرغم من إن الاتصال استمر لعدة دقائق، وعندما حاولت الوالدة معاودة الاتصال لم يجب أحد.

وأفاد مصدران رسميان من الإدارة الذاتية -أحدهما مقرب من هفرين خلف- أنه تم العثور على جثة هفرين وسائقها مع السيارة عند حاجز "الارتوازية" في قرية زهدي من قبل بعض سكان القرية والذين قاموا بتغطية الجثتين ببطانيات ريثما تمكنوا بعد نحو ساعة ونصف من الحصول على سيارة لنقل الجثث فيها، وفي الطريق إلى المشفى تم نقل الجثث إلى سيارة أخرى ومن ثم تم نقلها إلى مشفى "تل تمر" ومنها إلى المشفى الوطني في المالكية/ديريك حيث تم تشريح الجثة، ونقلها فيما بعد إلى القسم الآخر من المشفى وهو القسم العسكري حيث تم تسليم الجثث لذوي الضحايا.

وبحسب والدة هفرين، فإنها تسلمت جثة ابنتها دون أي متعلقات شخصية، حيث كان بحوزة هفرين مبلغ 475 ألف ليرة سورية و250 دولار أمريكي وهاتفين نقالين ولابتوب وعقد ذهب (سلسلة عنق) وخاتم ذهب، وترجح الوالدة أن العناصر الذين قتلوا هفرين قد قاموا بنهب جثتها وأخذ هذه الأغراض.[18]

[18] قال مصدر خاص (يعمل مع المجموعة المسلّحة التي نفّذت عملية الإعدام، أنّ الفصيل عثر على مبلغ 7 ملايين ليرة سورية ضمن سيارة القيادية الكردية هفرين خلف).

صورة رقم (14) - صورة خاصة بسوريون من أجل الحقيقة والعدالة تُظهر جثة "هفرين" بعد قتلها حصلت عليها المنظمة من الأشخاص الذين كانوا متواجدين أثناء الحادثة. وتمّ تمويه أجزاء من الصورة بسبب بشاعتها. ولم تستطع سوريون من أجل الحقيقة والعدالة تحديد الفترة الزمنية الدقيقة لالتقاط الصورة، إلاّ أن المعلومات المتوافرة لدى المصدر تقول أنّها عقب عملية الإعدام مباشرة.

بحسب تقرير الطبيب الشرعي الذي أجرى كشفاً على جثة هفرين فإنّ الوفاة حدثت بين الساعة السادسة والثامنة صباحاً يوم 12 تشرين الأول 2019، وكانت هفرين أرسلت رسالة من هاتفها عند الساعة 6:30 وتلقت الوالدة الاتصال عند الساعة 6:55. مما يؤكّد أن الحادثة وقعت في تلك الفترة الزمنية تحديداً.

في حين أنّه من غير الواضح تماماً متى عبرت أحرار الشرقية الحدود لتصل إلى ريف الرقة الشمالي، بدأت المجموعة في نشر أخبار عملياتها عبر حسابها الرسمي[19] على تويتر في الساعة 8:00 صباحاً بالتوقيت المحلي. حيث نشر الحساب على مدار الساعة والنصف التالية، سبعة تغريدات تتعلق بالهجوم؛ حذفت الجماعة ثلاثة منهم ولكن كان قد تمت أرشفتهم[20] عبر الإنترنت مسبقاً. أعلنت ثلاث من التغريدات الأولى المنشورة سيطرة الجماعة على قرى مختلفة في ذلك الصباح منذ أن عبرت الحدود بالقرب من قرية نوس تل.

[19] آخر زيارة للحساب (2 كانون الأول/ديسمبر 2019). https://twitter.com/ahraralsharqia.

[20] آخر زيارة للرابط (2 كانون الأول/ديسمبر 2019).
https://web.archive.org/web/20191013202522/https:/twitter.com/ahraralsharqia.

صورة رقم (15) – إحدى التغريدات التي تمّ نشرها بتاريخ 12 تشرين الأول/أكتوبر 2019، والتي تؤكد سيطرة فصيل "أحرار الشرقية"ى على أجزاء من الطريق الدولي 4M. وتمّ نشرها في الساعة 07:51 صباحاً بتوقيت سوريا. علماً أنّ الفصيل عاد وحذف جميع التغريدات التي كانت تشكّل أدلة على تواجده على الطريق السريع M4.

تم قتل هفرين خلف وسائقها بعد فترة وجيزة ، بينما كانت الشمس لا تزال في زاوية منخفضة للغاية.

صورة رقم (16) - وفقًا لموقع[21] suncalc.org، كان توقيت شروق الشمس في قرية السرب الشرقية في يوم 12 تشرين الأول/أكتوبر الساعة 6:25 صباحاً. في التصريح المذكور أعلاه الذي أدلت به والدة الضحية سعاد خلف، تقول الأم الحزينة أنّها تلقت مكالمة هاتفية غامضة في الساعة 6:55 صباح ذلك اليوم، وسمعت رجالاً يتحدثون باللغة العربية عن سيارة نفذت من الوقود. على فرض أنّ هذه ليست مصادفة، يمكن التقدير بأنّ عمليات القتل تمت في إطار الثلاثين دقيقة هذه.

[21] للمزيد انظر: https://www.suncalc.org/#/36.4607,39.5935,10.846666666666666/2019.10.12/06:25/1/0.

صورة رقم (17) مأخوذة من مقطع فيديو تم تصويره يوم 13 تشرين الأول/أكتوبر 2019، يظهر سيارة هفرين خلف في موقع الحادثة عند حاجز الارتوازية قرب قرية زهدي.

صورة رقم (18) - صورة الخلفية مأخوذة من مقطع فيديو تمّ تصويره بتاريخ 13 تشرين الأول/أكتوبر 2019.
الصورة المصغّرة الموجودة أسفل ويمين الصورة، تُظهر الإعلامي "الحارث رباح" أثناء تواجده على الطريق السريع يوم 12 تشرين الأول/أكتوبر 2019. وهي مأخوذة من مقطع فيديو منشور يؤكد سيطرة فصيل "أحرار الشرقية" على أجزاء من الطريق السريع، تحديداً في المكان الذي وقعت فيه حوادث الإعدام.

صورة رقم (19) – تأكيداً للكلام الوارد تحت الصورة رقم (15).

8. مسؤولية فصيل "أحرار الشرقية" عن إعدام هفرين خلف:

في بداية انتشار خبر مقتل هفرين خلف، الأمين العالم لحزب سوريا المستقبل، تضاربت الروايات حول السبب المباشرة للوفاة، حيث نُشر بداية أنه تم استهدفها بغارة جوية وفي رواية ثانية قيل أنه تمّ تفخيخ السيارة التي كانت تستقلها، وفي رواية ثالثة قيل أنّ عبوة ناسفة انفجرت بالسيارة، لكن التحليل الذي قامت به سوريون من أجل الحقيقة (وجهات عديدة أخرى) ومراجعة جميع الفيديوهات والصور حول الحادثة أظهرت أنّ مظهر الهيكل العام للسيارة وآثار الأعيرة النارية المتواجدة في الهيكل لا تدعم الروايات الثلاث الأولى. حيث تُظهر الصورة رقم (8) و (9) على سبيل المثال وليس الحصر، آثار الرصاص الواضح على السيارة المصفّحة ولا تُظهر مثلاً أضرار كالتي تحدّث في السيارات التي تتعرض لعبوات ناسفة.

سبق أنّ أكدّت سوريون من أجل الحقيقة والعدالة تواجد فصيل أحرار الشرقية على الطريق M4 في الصور رقم (14) و (15)، كما قامت منظمة Bellingcat بالتعاون مع Newsy بنشر فيديو يوضّح بما لا يدع مجالاً للشك تواجد الفصيل في ذلك المكان بتاريخ 12 تشرين الأول/أكتوبر 2019.

وأيضاً كان موقع مراقبون- فرانس24 قد نقل شهادة الإعلامي[22] "الحارث رباح" الذي كان يرافق الفصيل في عملياته العسكرية والذي أفاد قائلاً:

[22] تحقيق حول صور تظهر جرائم اقترفتها ميليشيات موالية لتركيا في شمال سوريا، فرانس 24 -مراقبون، بتاريخ 21 تشرين الأول/أكتوبر 2019 آخر زيارة بتاريخ 30 أكتوبر 2019. https://observers.france24.com/ar/20191021-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82-%D8%B5%D9%88%D8%B1-%D8%AA%D9%82%D8%B1-

"أنا أعمل حاليا كمصور مع هذه الفرقة حيثما كانت، لتغطية الأحداث. وقد وضعت الفرقة حاجزا على الطريق السريعة M4. وكانت تأمر السيارات بالتوقف وتم اعتقال عدد من السائقين الذين كانوا يمتثلون للأمر. لكن هناك من حاول المقاومة، فبعضهم أطلق النار والبعض الآخر قام بدهس مقاتلين... فقام مقاتلو الفرقة بتحييدهم لكنني لم أحمل سلاحاً، والفيديو يثبت بأنني كنت أحمل فقط هاتفا جوالا وكاميرا تصوير."

وأكد المصور "رباح" أن مقتل هفرين خلف كان في اليوم ذاته وفي الفترة الزمنية ذاتها التي تم قطع الطريق بها من قبل فصيل أحرار الشرقية، حيث قال للمصدر ذاته:

"عندما أمروا بالتوقف عند الحاجز، لم تمتثل السيارة المصفحة التي كانت تنقل هفرين خلف للأمر وتركت أبوابها مقفلة. لهذا قتل جميع الركاب، في نفس اليوم وخلال نفس الفترة الصباحية."

صورة رقم (20) - صورة مأخوذة من صفحة الإعلامي "الحارث رباح" يُظهر منشوره على الفيس بوك يؤكدّ وجود فصيل "أحرار الشرقية" على الطريق السريع. حيث يقول في جزء منها ما يلي:

لم تكن جريمة يا مجرمين
كان كمين محكم ومفاجئ وموجع لعصابات الحزب الإرهابي الانفصالي
وكنت موجود لتغطية الحدث
من سلم نفسه قد تم اسره
ومن قاوم وهرب للبساتين تم تحييده رعم اني كنت ضد الفكرة الا ان هذه هي الحرب .....

تشير سوريون من أجل الحقيقة والعدالة أنها حاولت مراراً التحدث مع الإعلامي "الحارث رباح" ولكن دون جدوى، كما أنه قام بإغلاق حسابه على فيسبوك.

%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%85-
%D9%85%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%B4%D9%8A%D8%A7%D8%AA-
%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-
.%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7

تؤكد جميع المعطيات والأدلة التي جمعتها سوريون من أجل الحقيقة والعدالة على قطع فصيل "أحرار الشرقية" التابع للجيش الوطني والمرتبط بالحكومة السورية المؤقتة والإئتلاف السوري المعارض الطريق الدولي المعروف باسم M4 يوم 12 تشرين الأول/أكتوبر 2019، وتحديداً في ساعات الصباح الأولى التي جرى فيها إعدام هفرين خلف وسائقها إضافة إلى عمليات ميدانية أخرى بحق أشخاص آخرين وبدا واضحاً من الفيديوهات التي نشرها الفصيل نفسه المسؤولية عن عمليات الإعدام التي حدثت في صباح ذلك اليوم.

على الرغم من ذلك، نفى "الجيش الوطني" وصول أي فصيل مرتبط به في تلك المنطقة في ذلك التوقيت والتاريخ. حيث تحدثت سوريون من أجل الحقيقة والعدالة يوم 29 تشرين الأول/أكتوبر 2019، إلى العقيد "حسن حمادة" المكلف بالتحقيق بالانتهاكات والتجاوزات التي ارتكبها عناصر الجيش الوطني، (بعد قيام الجيش الوطني بتشكيل لجنة التحقيق هذه على خلفية حوادث الإعدام الميداني التي ارتكبها المقاتلون خلال عملية "نبع السلام")، ولكن العقيد "حمادة" نفى تواجد الجيش الوطني في مكان مقتل "هفرين" في ذلك الوقت عكس الإعلان الصادر عن "أحرار الشرقية"، حيث قال:

"في قضية مقتل هفرين خلف لم تصل اللجنة حتى الآن لأية خيوط، علماً أن مكان استهداف هفرين يقع خارج مناطق سيطرة الجيش الوطني، لازلت اللجنة تحقق بالأمر ولكن لم نتوصل إلى أي أدلة وإثباتات يمكن الاستناد إليها، كما أنه لم يتبنى أحد مقتل هفرين بشكل رسمي، ولا نعلم من يقف وراء مقتلها."

ولكن، على عكس تصريحات "حمادة" فقد صدر بيان رسمي عن وزارة الدفاع/هيئة الأركان العامة في الحكومة السورية المؤقتة مؤرخ في 21 تشرين الأول/أكتوبر 2019، وحمل توقيع قائد اللواء 123 تجمع أحرار الشرقية، يؤكد فيه الفصيل أنه كان متواجداً على الطريق الدولي يوم 12 تشرين الأول ولكنّه ينفي مسؤوليته عن مقتل هفرين خلف، وهذا على عكس ما أفاد به العقيد في شهادته السابقة أن هفرين قتلت في مناطق خارج سيطرة الجيش الوطني.

Syrian Arab Republic
Interim Syrian Government
Ministry of Defense

الجمهورية العربية السورية
الحكومة السورية المؤقتة
وزارة الدفاع – هيئة الأركان العامة
الفيلق -1/ أ ر 12/ أ ل 123
الرقم: / 2 /
التاريخ: 2019/10/21م

مندق
وزير الدفاع

بيان

إن قيادة اللواء 123 من الفيلق الأول - تجمع أحرار الشرقية – تؤكد على ما يلي:

1- نعتبر أنفسنا مكونا أساسيا من مكونات الجيش الوطني السوري والذي نؤمن بالتزامه بأهداف الثورة السورية المتمثلة بالحرية والكرامة والعمل على دعم وحماية حقوق الشعب السوري.
2- ننفي نفياً قاطعاً وجود أي صلة لربطنا بهيئة تحرير الشام أو ما يسمى بجبهة النصرة أو أي تنظيمات إسلامية راديكالية و هذا ما أكده وزير الدفاع في الحكومة المؤقتة.
3- نؤكد التزامنا الكامل بالتعليمات العامة الصادرة عن الجيش الوطني السوري، وتوجيهات وزير الدفاع بخصوص التقيد بكامل قواعد القانون الدولي وحقوق الإنسان في تجنب وقوع ضحايا بين صفوف المدنيين، ومراعاة حقوق الإنسان والمعاهدات الدولية بما فيها معاهدة جنيف الثالثة والملحقة بكيفية معاملة الأسرى.
4- متابعة لبياننا السابق بتاريخ 2019/10/13 نشدد على عدم التساهل في التعاطي مع أي خرق لهذه المبادئ الأساسية، وقد تم فتح تحقيق بعملية تجاوز فردية سجلت لدينا كواقعة بتاريخ 2019/10/12 قام بها عنصرين من اللواء 123 وتم تحويلهما للتحقيق ويجري العمل على تسليمهما لوزارة الدفاع لمحاكمتهما أصولا.
5- نؤكد أن المعلومات العسكرية التابعة لقسد والبالغ عددها ثلاثة مركبات عسكرية تعمدت رفض الامتثال للتعليمات بالوقوف رغم تلقيها التحذيرات الأولية بتاريخ 2019/10/12 على الطريق الواصل بين تل أبيض و رأس العين مما أدى لحدوث الشك ما بين قواتنا المقاتلة والرتل العسكري لقسد وأسفر عن ذلك وقوع قتلى في صفوف قسد وأسر عدة عناصر ويتم التعامل معهم وفقاً لما تقدم من التزام بالقواعد والمعاهدات في معاملة الأسرى.
6- ننفي نفياً قاطعاً مسؤوليتنا عن مقتل المدعوة هيفرين خلف القيادية بحزب المستقبل التابع لتنظيم ي ي ك المصنف إرهابياً - كما تم الترويج من قبل بعض القنوات التابعة للأحزاب الانفصالية.

قائد اللواء 123
تجمع أحرار الشرقية

قائد الفيلق الأول

صورة رقم (21) - نسخة عن بيان رسمي أصدره قائد اللواء 123 تجمع أحرار الشرقية، يؤكد فيه تواجدهم على الطريق السريع المعروف باسم M4 يوم 12 تشرين الأول/أكتوبر 2019. علماً أنّ العقيد "حسن حمادة" نفسه قام بتزويد سوريون من أجل الحقيقة والعدالة بهذا البيان الذي يناقض كلامه المتعلق بجزئية عدم وصول أي فصيل تابع للجيش الوطني إلى الطريق M4.

وتحدثت سوريون من أجل الحقيقة والعدالة أيضاً مع "زياد الخلف" المسوؤل في المكتب السياسي لفصيل أحرار الشرقية، وجرى اللقاء عبر مكالمة هاتفية على تطبيق تلغرام يوم 30 تشرين الأول/أكتوبر 2019، كما أرسل "الخلف" مقطع فيديو للمنظمة عبر تطبيق واتس آب خلال اللقاء ذاته.[23]

وقال "الخلف" إن عناصر أحرر الشرقية كانوا متواجدين على الطريق M4 وتمكنوا من قطعة لساعات، وقد قاموا بالفعل بإطلاق النار على السيارات التي لم تتوقف عند الحاجز، حيث أن لديهم أوامر مباشرة بإطلاق النار على السيارات التي لا تقف وأوامر أخرى بأسر من يسلم نفسه.

ولكن "خلف" نفى أن تكون هفرين قد مرت من هذا المكان، وأكد أنه لا علاقة لعناصر الفصيل بمقتلها، حيث قال إن السيارة التي ظهرت في مقطع الفيديو لا تعود لهفرين ولم يكن فيها امرأة بل كانت تقل عدة رجال (لم يحدد هويتهم)، وأكد أ نه تم العثور على جثة هفرين في مكان بعيد جداً عن المنطقة وأنها قتلت عبر استهدفها بصاروخ أو عبوة ناسفة.

وزود "الخلف" المنظمة بمقطع فيديو قال إنه يظهر جثة لأنثى/سيدة عثر عليها فصيل السلطان مراد، مؤكداً مرة أخرى أن السيارة التي تم نشر صورتها لا تعود لهفرين.

وأضاف الخلف أن التصريحات التي تم نشرها على وسائل الإعلام وتم نسبها إلى المصور "حارث الرباح" مصور الفصيل، هي عارية عن الصحة ومغلوطة، وأكد أن المصور لم يجرِ أي لقاء مع أي جهة، كما أنه رجح أن يكون ثمة شخص ما ينتحل شخصية المصور للإيقاع بالفصيل والإضرار بسمعته.

وفي هذا الشأن، تتبعت وحللت "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" المعلومات التي أدلى بها "زياد الخلف" حول سيارة هفرين ومقطع الفيديو المشار إليه، وتواصلت مع سائق هفرين الشخصي ومع والدتها وعدد من أصدقائها، كما تحققت من المقطع المرسل وحصلت على النتائج التالية:

1- الفيديو الذي زودنا به "زياد الخلف" والذي قال إنه لجثة هفرين عندما عثر عليها فصيل السلطان مراد مجموعة "ميماتي باش"، يظهر فيه جثة لإمرة مجهولة الهوية، لا تشبه هفرين خلف من حيث ملامح الوجه أولاً، وترتدي قميصاً رمادياً في حين أن هفرين كانت تردي قميصاً أحمراً غامقاً -في ذلك اليوم- حسب إفادة الطبيب الشرعي والصورة رقم (10) التي وردت سابقاً، هذا ثانياً، كما تظهر معالم الأرض في مقطع الفيديو الذي زودنا به "خلف" وجود جثة في سياق يبدو أنّ تعرّض لأحد أنوع القصف. ثالثاً.

[23] من قبل إحدى الباحثات في سوريون من أجل الحقيقة والعدالة.

صورة رقم (22).

صورة رقم (23) - صورة مأخوذة من مقطع الفيديو الذي زودنا به "زياد الخلف" مسؤول المكتب السياسي في فصيل أحرار الشرقية، والذي قال إنه يظهر جثة هفرين مقتولة نتيجة عبوة ناسفة وعثر عليها عناصر من فصيل السلطان مراد في مكان بعيد عن طريق M4، وتظهر الصورة جثة فتاة مجهولة الهوية ترتدي قميصاً رمادياً وتبدو الأرض من خلفها صخرية على خلاف الصورة رقم (10) التي تظهر جثة هفرين خلف في موقع الحادثة.

صورة رقم (24) - صورة تُظهر الفروقات (ملامح الوجه – والسياق) ما بين الفيديو الذي تمّ تزويد سوريون من أجل الحقيقة والعدالة به من قبل "زياد خلف" والأدلة والصور التي جمعتها وحللتها وتحققت منها سوريون من أجل الحقيقة والعدالة.

إضافة إلى ذلك، أكد عدد من أقارب هفرين خلف وأصدقائها المقربين أن الفتاة التي ظهرت في الفيديو المذكور ليست هفرين، وأكدوا أن جثة هفرين هي التي ظهرت في الصورة رقم (14).

لقد حاولت سوريون من أجل الحقيقة والعدالة التحقق من مكان وزمان الفيديو الذي زودها به "زياد الخلف" ولكن لم تتمكن من الحصول على معلومات مؤكدة ودقيقة، كما تجدر الإشارة إلى أنه من خلال تتبع المعلومات تبين أن فصيل "السلطان مراد" وعلى وجه التحديد "فرقة ميماتي باش" كانت متواجدة في رأس العين/سري كانييه في يوم 12 تشرين الأول/أكتوبر 2019، بحسب ما نشر الحساب الرسمي لعملية نبع السلام على تويتر، حيث يظهر في مقطع مصور أن المجموعة تمكنت من الاستيلاء على مدرعة عسكرية تعود لقوات سوريا الديمقراطية في رأس العين في ذلك اليوم.

2- عند التحقق من الفيديو المنشور حول حادثة هفرين تم سماع صوت امرأة تقول "أنا رئيسة حزب" عند الثانية (11 و 12 و13)، وتمّ التعرف على الصوت بأنه صوت هفرين من قبل والدتها وسائقها الشخصي واثنين من أصدقاءها المقربين في حزب سوريا المستقبل، في حين قال "زياد الخلف" إنه لم يكن هناك امرأة في السيارة.

3. بما يخصّ نقطة أنّ السيارة التي انتشرت صورها لا تعود لهفرين خلف (بحسب زياد الخلف) فقد قامت سوريون من أجل الحقيقة والعدالة بالتواصل مع سائق هفرين الأساسي "ميرآف" والذي زود سوريون من أجل الحقيقة والعدالة بصورة لهفرين وهي داخل نفس السيارة.

صورة رقم (25) - صورة خاصّة بسورية من أجل الحقيقة والعدالة، تُظهر "هفرين خلف" داخل سيارتها، قبل عدّة أشهر من وقوع الحادثة. وقد تم الحصول على الصورة بواسطة سائقها الشخصي.

وفي نفس اليوم وبتاريخ 12 تشرين الأول/أكتوبر 2019، نشرت صحيفة "يني شفق" التركية، عبر حسابها على التويتر خبر مقتل "هفرين خلف" قائلة أنّه "في عملية ناجحة تم تحييد هيفين خلف" معتبرة إياها امتداداً سياسياً لحزب الاتحاد الديمقراطي PYD التي اعتبرته الصحيفة جهة "إرهابية".

صورة رقم (26) – تغريدة صحيفة يني شفق التركية حول عملية إعدام السياسية الكردية "هفرين خلف".

9. تقرير الطب الشرعي:

اطلعت سوريون من أجل الحقيقة والعدالة على تقرير الطبيب الشرعي "تيسير المقدسي" الذي أجرى كشفاً على جثة الضحية هفرين خلف في المشفى الوطني بمدينة المالكية/ديريك (محافظة الحسكة) شمالي شرق سوريا، وجاء فيه أن الضحية تعرضت لعدة طلقات نارية في الرأس والظهر واقتلاع عدة أجزاء من شعر رأسها إضافة إلى آثار تدل على تعرض الضحية للضرب بجسم صلب على الرأس والجسد والجر من الشعر، إضافة إلى تعرض الجثة لعدة طلقات نارية بعد حدوث الوفاة، وحدد التقرير سبب الوفاة بالنزف الدماغي الحاد التالي للإصابة بطلقات نارية في الرأس، وحدد زمن الوفاة من ست إلى ثمان ساعات من ساعة الكشف على الجثة والذي تم في الساعة الثانية ظهراً من يوم 12 تشرين الأول/أكتوبر 2019.

تقرير كشف على جثة

انا الموقع أدناه الدكتور تيسير المقدسي الأخصائي في الطب الشرعي أقوم بالكشف على جثة (هفرين حاجي خلف) في المشفى الوطني بالمالكية. وجدت جثة تعود لأنثى في العقد الرابع من العمر ترتدي قميص أحمر غامق وبنطال أسود . وبعد تعرية الجثة كانت داكنة والرقبة الرمية متشكلة على السياق الخلفية من الجثة. والتصلب الرمي متشكل بشدة متوسطة. وشوهد جرح دخول عدة طلقات نارية 1.5×12 سم مع وجود هباب الفحم حول الجرح متوضع بشكل عمودي ويمتد من الناحية الصدغية العلوية اليمنى من الرأس وحتى زاوية الفم اليمنى مع كسر العظم الصدغي وعظم الوجنة والفك السفلي والعضلات المتطلة نحو الداخل وجرح زاوية الفم وفوزير العين اليسرى، ووجود كدمة رضية بقطر 5سم على الناحية القفوية العلوية اليمنى ولحتها كسر منخسف بقطر 5 سم، ووجود جرح خروج عدة طلقات نارية بقطر 4 سم متوضع على الناحية القفوية العليا من الرأس وخروج المادة الدماغية منه. ووجود جرح خروج طلق ناري 1×7 سم متوضع بشكل أفقي على الناحية القفوية السفلية من الرأس وكسر العظم القفوي، وشوهد جرح داثري بقطر 1.5 سم مع فقدان الجلد والشعر منه على الناحية القفوية السفلية من الرأس، كما شوهدت أشعار كثيرة مقطعة من الرأس. وشوهد سحجة رضية 1×3 سم مع ضياع الجلد فيها متوضعة بشكل أفقي على الناحية اليمنى من الصدر تحت منتصف الترقوة 5 سم، وشوهد سحجة إزلاقية على كامل الوجه الخلفي للعضد الأيمن، ووجود سحجات ظفرية على الوجه الخلفي للأصابع واليد اليمنى. وشوهد جرح دخول طلق ناري داثري الشكل بقطر 7 ملم على الظهر على الجانب الأيمن من العمود الفقري بمستوى الفقرة القطنية الثالثة دون وجود نواتج الإطلاق حوله، ويوجد أيمن الجرح السابق ثلاثة جروح دخول مشابهة له على مسافة 5 سم منه. وشوهد جرح خروج طلقين ناريين بقطر 2.5 سم متوضع على الناحية العلوية اليسرى من البطن على الخط الإبطي الأمامي وخروج الأمعاء منه،

الدكتور تيسير تقيم المقدسي
اخصائي في الطب الشرعي

-1-

Scanned by CamScanner

صورة رقم (27) – الصفحة الأولى من تقرير الطبيب الشرعي الخاص بالكشف على جثة الضحية هفرين خلف.

ووجود جرح خروج طلق ناري بقطر 7 ملم متوضع أيسر وأسفل السرة بـ 7 سم، وجرح خروج طلق ناري بقطر 7 ملم متوضع أيمن السرة بـ 8 سم. وشوهد جرح رضي 7×5 سم مع ضياع الجلد متوضع على النهاية السفلية من الوجه الأنسي للساق اليسرى يمتد حتى القدم مع كسر عظمي الساق، وشوهد تمزق وتهتك الجلد والعضلات على الوجه الخلفي للساقين. ولم أشاهد غير ذلك من إصابات. ومما سبق نستنتج بأن المعدودة قد تعرضت للضرب بجسم صلب على الرأس مما أدى إلى حدوث الكسر المنخسف، وكذلك الضرب بجسم صلب على أسفل الساق اليسرى مما أدى إلى كسر عظمي الساق وذلك بالضرب بأدوات حادة على الوجه الخلفي للساقين، وجرها من شعرها مما سبب اقتلاع الأشعار وخصلة شعر مع الجلد من الناحية الخلفية للرأس، ثم تعرضت للإصابة بطلقات نارية من سلاح حربي بالرأس من الجهة الأمامية اليمنى من الجسم من مسافة قريبة 40– 75 سم ودخلت المقذوفات من الجانب الأيمن للرأس واتجهت من الأعلى إلى الأسفل ومن الأمام إلى الخلف ومن الأيمن إلى الأيسر قليلاً وخرجت من الناحية الخلفية للرأس. وأن كسور عظام الوجه وتخرب الأنسجة أدى إلى انخساف الجانب الأيمن من الوجه، وبعد سقوطها على الأرض أصيبت بأربعة طلقات من الظهر وخرجت من البطن من مسافة غير قريبة. والإصابة بالرأس سببت تخرب المادة الدماغية وحدوث نزف حاد أدى إلى الوفاة.

سبب الوفاة : النزف الدماغي الحاد الناتج للإصابة بطلقات نارية في الرأس.

زمن الوفاة : 6–8 ساعات من ساعة الكشف 14:00بتاريخ 2019/10/12.

وهذه خبرتي

2019/10/15

الدكتور تيسير تقيم المقدسي
اخصائي في الطب الشرعي

-2-

Scanned by CamScanner

صورة رقم (28) – الصفحة الثانية من تقرير الطبيب الشرعي الخاص بالكشف على جثة الضحية هفرين خلف.

وفي تفاصيل إضافية حول الحادثة، قالت والدة هفرين خلف "سعاد محمد" في لقاء مع الباحثة الميدانية لدى سوريون من أجل الحقيقة والعدالة إنها تلقت مكالمة هاتفية من الجهاز الخلوي لهفرين عند الساعة 6:55 صباح يوم 12 أكتوبر 2019، ولكنها لم تتمكن من التحدث مع ابنتها إنما سمعت أصوات عدة تتحدث بالعربية وسمعت ضجيجاً كبيراً، فأخذت الهاتف وتوجهت إلى منزل سائق هفرين الذي كان في إجازة وأخبرته ما جرى، فحاول السائق الاتصال بهفرين والسائق المرافق لها دون أن يجيب أحد.

وتابعت الوالدة قائلة:

"تحدثت مع أحد أصدقاء هفرين وحاولنا معرفة ما الذي جرى، وبعد فترة قصيرة أخبرني أن أذهب إلى المشفى في مدينة الحسكة، وقبل أن أصل إلى هناك طلب مني الذهاب إلى مبنى الأمن العام في بلدة تل تمر وفي الطريق اتصلوا بي وأخبروني أنها موجودة في مشفى المالكية/ديريك، وصلت إلى المشفى في المالكية عند الساعة 12 ظهراً وأخبروني أنهم نقلوها إلى المشفى العسكري في المدينة وكانت جثتها هناك."

وتابعت:

"في اليوم التالي ذهبت إلى المشفى لرؤيتها، رفقت القماش عن وجهها.. لم يبقى وجه.. كان مغطى بالقطن، حاولت أن أزيل بعض القطن من على الفك السفلي فمنعوني، لم أرها لقد قاموا بتشويهها .. أطالب الجميع بحق هفرين .. هل هناك عدالة في الدنيا.. هفرين لم تكن مقاتلة كانت سياسية تطالب بأخوة الشعوب.. لم يبقى عدل بالدنيا."

من الجدير بالإشارة إلى أنّ "الجيش الوطني" نشر تحذيراً يوم 12 تشرين الأول/أكتوبر 2019، مطالباً المقاتلين التابعين له بتصوير أي مقطع فيديو، وذلك على خلفية المقاطع التي تمّ تصويرها من قبل المقاتلين والتي أظهر عمليات إعدام وحشية على طريق ال M4.

صورة رقم (29) – التحذير الذي نشره "الجيش الوطني" مطالباً فيه المقاتلين بعدم التصوير.

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة

Syrians For Truth & Justice

عن المنظمة

ولدت فكرة إنشاء منظمة «سوريون من أجل الحقيقة والعدالة» لدى أحد مؤسسيها، أثناء مشاركته في برنامج زمالة رواد الديمقراطية LDF من قبل مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية (MEPI)، مدفوعاً برغبته في الإسهام ببناء مستقبل بلده سوريا.

بدأ المشروع بإمكانيات متواضعة، حيث كان يقتصر على نشر قصص لسوريين تعرّضوا للاختفاء القسري والتعذيب، ونما فيما بعد ليتحول إلى منظمة راسخة تتعهد بالكشف عن جميع انتهاكات حقوق الإنسا في سوريا.

وانطلاقاً من قناعة سوريون من أجل الحقيقة والعدالة بأنّ التنوع والتعدد الذي اتسمت به سوريا على مرّ التاريـخ هو نعمة للبلاد، فإنّ فريقنا من باحثين ومتطوعين يعمل بتفانٍ للكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب في سوريا بغض النظر عن الجهة المسؤولة عن هذه الانتهاكات أو الفئة تعرضت لها، وذلك بهدف تعزيز مبدأ الشمولية وضمان تمثيل المنظمة لكافة فئات الشعب السوري والتأكد من تمتع الجميع بكامل حقوقهم.

www.stj-sy.org
syriaSTJ
@STJ_SyriaArabic
Syrians for Truth & Justice
editor@stj-sy.org